الاقتصادي

14

العدد (2264)
السنة التاسعة - السبت
(1) تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء يطالبون بإصلاحات في سلّم الرواتب

الضرورة تستدعي حزمة قوانين في الضمان الاجتماعي وحق العمل

□ بغداد/ المدى اقتصادي

دعا خبير اقتصادي الى تشريع حزمة من القوانين التي تهدف الى اصلاح سلم الرواتب وكذلك تحسين ظروف العمل وتوفير السكن المناسب لكل مواطن من خلال معالجات دستورية تتوجه لحل قضايا الرواتب وحق العمل والسكن وتشريع قانون الضمان كحقوق دستورية من منظور ومعطيات كون الثروة ملكا لجميع العراقيين يتمتعون فيها بعدالة اجتماعية ومن دون تمييز.

وقال الخبير الاقتصادي محمد حبيب انه جاء في المادة (٣٠) من الدستور (١) الفقرة اولاً. تكفل الدولة للفرد وللاسرة . وخاصة الطفل والمرأة . الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة، والتي تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم، وثانياً. تكفل الدولة الضمان الاجتماعي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وعلى ان ينظم ذلك بقانون.

واضاف ان الترابط الموضوعي والحقوقي للراتب وخاصة التقاعدي يجب أن يؤمن حياةً حرة للمواطن كسائر المواطنين الاخرين، مع اهمية التأكيد على الاجراءات والتشريعات في عدم استثناء المواطنين الآخرين في الاجراءات الحكومية وتركيزها على الموظفين فقط، والتأكيد على تكافؤ الفرص وعدم التمييز في قضايا التوظيف وتوزيع المنافع الاجتماعية، على ان يرتبط تشريع قانون الضمان الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي ارتباطا وثيقا بالحقوق الدستورية.

وتابع ان اهمية التأكيد على موضوع الرواتب واستحقاقاتها على وفق احكام القوانين والدستور، وكذلك على مسألتي العمل والسكن والتنمية المستدامة والتراكم والبنوك السيادية، لاسيما ان المواضيع تتعلق بالرواتب والسكن والعمل وندعو لتمويل المواطن للعمل والسكن وتحقيق التنمية، بتكوين بنوك وتمويل لتتحقق البنوك السيادية، وإعطاء أهمية للتجربة الكورية وسياسة إحلال الواردات والاهتمام بحالة المستهلك، وما تمخضت عنها والتي قد اقتبست منها كل من ماليزيا والصين، ومن ثم المجلس الاقتصادي للامم المتحدة للعمل بتجربتها.

واشار الى ان هناك نقطة أساسية اذ على مشرعي قانون الرواتب أعادة النظر بالراتب الاسمي ليكون هناك توازن مع مستوى غلاء المعيشة يحقق التوازن في معيشة الموظف،خاصة مع بلوغ التضخم معدلات كبيرة وتحقيق التوافق في الميزانية التشغيلية والاستثمارية حسب الظروف الطارئة لانخفاض أسعار النفط أو حدوث خلل ما في الانتاج، ومن هنا يجب أن تعطى الاولوية لتشريع قانون الضمان الاجتماعي لتحقيق ثمرة الدستور وما جاء تأكيده لحق المواطن في العيش الكريم وتحقيق السكن والعمل والعجز وغيرها كحق دستوري وليتمتع بملكيته للثروة، اذ لا فائدة لما جاء بالدستور إذا لم يطبق على ارض الواقع بشكل صحيح، ولا فائدة تحققها ١١٠ مليارات دولار واردا للميزانية المتوقعة لعام ٢٠١٢، والتي لا يتلمس منها المواطن ما يحل ازماته الاقتصادية والمعيشية.

ولفت الى ضرورة مشاركة المواطن في القرار والاطلاع على المشاريع واللوائح للتشريع على وفق ما جاء بالمادتين ٢٠ و٥٣، وعلى ضوء ذلك وبذات الوقت من المهم الاستفادة من الثورة الرقمية التي جعلت العالم قرية بسرعة التواصل، وتوظيف ذلك في التوجه لتحقيق حاجات المواطن بالدرجة الأساس.

وقال: لقد قطعنا أشواطا كبيرة في ذلك لوجود أدوات الاحكام والتشريعات الوظيفية وركائزها التي جاءت منذ بداية الحكم الوطني ومتابعة الاجراءات ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بكل دقة وتشخيصها والتعرض لها في بيان التجاوزات ومعرفة مكامن الخلل وبيان الحلول ومتابعة قضايا السكن والعمل والتنمية ونشر عدد من المواضيع ووجهات النظر في حلولها والتصدي من خلال بعض التجارب العالمية في هذا المجال،خاصة في موضوع الرواتب واعادة النظر فيها على وفق متطلبات الظروف المعيشية للموظف والمتقاعد في المرحلة الراهنة،وكذا الحال مع مواضيع السكن والعمل والتنمية المستدامة وبنوك التمويل تحقيقا للبنوك السيادية وحفظ حقوق الاجيال وتحقيق الامن الاجتماعي والوطني.

اقتصادي يؤكد وجود موانئ بديلة عن منفذ سفوان

□ دهوك/ وكالات

بين الخبير الاقتصادي هاوكار رمضان ان الاجراءات الاقتصادية الاخيرة التي اتخذتها الحكومة بشان عرقلة دخول البضائع القادمة من دولة الكويت، ترتبط مع التوترات السياسية بين الطرفين، مشيراً الى وجود موانئ في جنوب البلاد، غير منفذ سفوان، يستطيع العراق عبرها ان يستورد مباشرة البضائع.

وكان رئيس مجلس دعم العلاقات العراقية الكويتية، قد كشف الثلاثاء الماضي، عن اتخاذ الحكومة العراقية قرارات صارمة تحد من التجارة مع الكويت، مؤكدا أنه تم رفع الرسوم على الشاحنات القادمة من الكويت من ٢٥ ألف دينار إلى ١٠٠ دولار، ومنع مرور أكثر من ٦٠ شاحنة يوميا عبر منفذ سفوان الحدودي بعد أن كانت ٢٠٠٠ شاحنة.

وقال رمضان في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء) امس الجمعة: ان الاجراءات الاقتصادية الاخيرة التي اتخذتها الحكومة العراقية بشان عرقلة دخول البضائع القادمة من دولة الكويت ترتبط بالاصل مع التوترات السياسية بين البلدين، وخاصة مسالة ميناء مبارك، مبيناً ان بغداد تريد ان تمارس شيئا من الضغط على الجانب الكويتي، واستخدام العامل الاقتصادي لتحقيق اهداف تبحث عنها.

واشار الخبير الاقتصادي الى انه، اذا كان للعراق منافذ اخرى تدخل منها سلع مشابهة لنظيرتها التي تأتي من الكويت، ويستطيع التعويض عن هذه البضائع، فلن يكون هناك اي تأثير على مستوى الاسعار في السوق العراقية، مضيفاً ان في هذه الحالة سيكون الضغط اكبر على الجانب الكويتي، خاصة اذا كانت هذه البضائع منتجة في الكويت او تأتي عن طريق (ترانزيت)، لان الاخيرة تأخذ ربحا هامشيا كعمولة مقابل السماح بمرور تلك البضائع".

وتابع رمضان: اما اذا كان العراق لا يستطيع ان يعوض مثل هذه السلع من منافذه مع تركيا او ايران او الاردن، فبالتأكيد ستؤثر هذه الاجراءات على مستوى الاسعار في داخل السوق العراقية، وسيكون التاجر العراقي والمستهلك هم يتحمل الاعباء".

ورجح الخبير انه "عقب هذه الاجراءات، قد يضطر التاجر العراقي الى تخفيض استيراده للبضائع من منفذ سفوان الحدودي، بسبب رفع التعريفة الكمركية، وسيلجأ الى منافذ اخرى، مبينا ان لدى العراق موانئ في جنوب البلاد ويستطيع عبرها ان يستورد مباشرة البضائع سواء من الصين او دبي، او عبر حدوده البرية مع ايران، تركيا، والاردن. وكان العراق قد طلب رسميا من الكويت في السابع والعشرين من تموز/يوليو الماضي، إيقاف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، لحين التأكد من أن حقوقه في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال تم تنفيذ المشروع، إلا أن الكويت أعلنت عن رفض الطلب، معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، كما جددت تأكيدها أن المشروع يقع ضمن حدودها ولا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

مصدر برلماني: وزارة النفط لا تفصح عن عقود جولات التراخيص

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية امتناع وزارة النفط عن تزويد اللجنة بتفاصيل عقود جولات التراخيص الثلاثة التي أبرمتها مع شركات أجنبية، مبينة أن مجلس النواب سيكون له موقف سلبي من جولة التراخيص الرابعة إذا لم يتم تجاوز أخطاء الجولات السابقة.

وعرضت وزارة النفط في ١١ من الشهر الجاري العقود الأولية الخاصة بالرقع الاستكشافية لـ١٢ موقعا نفطيا وغازيا في العراق، على ٤٦ شركة أجنبية سوف تشارك في جولة التراخيص الرابعة.

وكشفت لجنة النفط والطاقة النيابية في الأول من أيار الماضي أنها طلبت بصورة رسمية من وزارة النفط تأجيل جولة التراخيص الرابعة لعدم حاجة العراق لها في المرحلة الحالية.

وقال عضو اللجنة بهاء هادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن هناك الكثير من المؤاخذات على جولات التراخيص النفطية الثلاثة التي أبرمتها وزارة النفط، لذا ان لم يحصل توافق وتدارك وحسم للأخطاء السابقة سيكون لمجلس النواب موقف سلبي من جولة التراخيص النفطية الرابعة.

واضاف هادي أن "وزارة النفط لا تزال لغاية الآن تمانع تزويد اللجنة بتفاصيل عقود جولات التراخيص النفطية الثلاثة. الوزارة لا تستجيب لمجلس النواب".

وتابع أن عدم استجابة الوزارة لطلب مجلس النواب يدل على أن ملف النفط وكأنه يدار من شخص واحد، وكل شخص يعتقد بأنها صلاحيات خاصة به ولا يحق لأي جهة التدخل، وهذا دليل على عدم ثقة كل جانب بالجانب الآخر".

وأطلقت وزارة النفط ثلاث جولات تراخيص نفطية لاستثمار ١١ حقلا نفطيا مكتشفا غير مستغل، رغم غياب قانون النفط والغاز المثير للجدل.

ورفض إقليم كردستان مؤخرا مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، وقال الإقليم إن القانون يركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية على حساب الإقليم والمحافظات. ووقع العراق الذي يملك رابع أكبر احتياطات في العالم سلسلة عقود مع شركات نفط عالمية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٧.

وفي الآونة الأخيرة صرح وزير النفط عبد الكريم لعيبي بأن هدفنا الوصول بطاقة إنتاج النفط العراقي إلى ما بين ثمانية ملايين و٨,٥ مليون برميل يوميا وسيكون مناسبا أكثر من الهدف الحالي البالغ ١٢ مليونا.

فتح قنوات مباشرة مع الجانب المصري لتطوير الصناعة المحلية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تسعى وزارة الصناعة والمعادن لفتح قنوات مباشرة مع وزارة الصناعة والتجارة المصرية لإيجاد الآلية الصحيحة في عملية نقل التكنولوجيا أو تطوير الخبرات أو الاستفادة من الأيدي العاملة على مستوى البلدين.

وقال وزير الصناعة أحمد الكربولي لوكالة أنباء الشرق الأوسط: إن التعاون بين وزارة الصناعة المصرية ونظيرتها العراقية مازال ضعيفا جدا، مشيرا إلى وجود تعاون سابق بين وزارتي البلدين عن طريق الشركات العربية الأخرى عن طريق الجامعة العربية بحضور منتسبي وزارتي الصناعة و المعادن العراقية من مستشارين ووكلاء على مستويات مختلفة، خاصة في لجان صناعة الأسمدة والبتروكيماويات وغيرها.

وأكد الكربولي أن العراق يعلم جيدا ما في مصر من إمكانات عالية في العديد من المجالات خاصة مثل الحديد والأسمنت والنسيج والمنتجات الغذائية والزيوت، بالإضافة إلى الإمكانات العالية في الأدوية، لافتا إلى أن هذه هي نفس المجالات التي تمتلكها وزارة الصناعة العراقية سواء كان على مستوى التصنيع أو التعدين.

وعن التعاون الصناعي مع الدول العربية، قال الكربولي مازال حتى هذه اللحظة التعاون ضعيفا جدا مع الدول العربية في كل المجالات، ولكن هناك تعاون قوي مع الدول الإقليمية مثل تركيا، وإيران، والدول الأوربية والغربية التي لها باع طويل في العمل.

وأشار إلى أن وزارة الصناعة لديها العديد من الشراكات الاستراتيجية مع تركيا على مستوى الحديد والصلب وبناء القدرات في مجال الطاقة الكهربائية، وعلى مستوى صناعة الأسمنت، موضحا أنه بالنسبة لإيران فهناك تعاملات جيدة في مجال الصناعات الكهربائية.

ونوه الكربولي إلى وجود مباحثات بين الشركة المصرية لصناعة الباصات والشركة العامة لصناعة السيارات العراقية حول عملية تجميع وتطوير قدرات الشركة العراقية في مجال صناعة الباصات، معربا عن أمله في أن يتم خلال الأسابيع القادمة توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين لتصنيع الباصات في العراق.

وبشأن التعاون الألماني العراقي في مجال صناعة السيارات، قال الكربولي إن العراق عانى في الحروب السابقة والحصار الاقتصادي مما أدى إلى تراجع الصناعة الوطنية في البلاد واشار إلى وجود مباحثات بين الشركة المصرية لصناعة الباصات والشركة العامة لصناعة السيارات العراقية حول عملية تجميع وتطوير قدرات الشركة العراقية في مجال صناعة الباصات، معربا عن أمله في أن يتم خلال الأسابيع القادمة توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين لتصنيع الباصات في العراق.

وأوضح أن دخول العراق في مجال السيارات كان في بداية الأمر عن طريق التجميع وإنشاء خطوط تجميعية متزامنا مع تطوير القدرات البشرية في ألمانيا في تلك المصانع، لافتا إلى أن التوجه في العراق الآن نحو تطوير القطاع الخاص وإشراكه مع القطاع العام في عملية بناء الاقتصاد، وذلك بمشاركة مع الشركات العربية والأجنبية ونقل الخبرات وتطويرها.

وتأخر التكنولوجيا، إضافة إلى احتياج الكوادر البشرية لتطوير تواكب التطور التقني والتكنولوجي في العالم.

اعتراضات حيال تخصيص ٢ بالمئة كإعلانات ضد الإرهاب

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

طالب مركز الإعلام الاقتصادي بتوضيحات حيال استمرار العمل بقرار للحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمير عام ٢٠٠٣ يخصص من خلاله ٢ بالمئة من عائدات النفط كإعلانات تلفزيونية ضد الارهاب يوزع على وسائل اعلام عربية ومحلية.

وقال مدير مركز الاعلام الاقتصادي وهو احدى منظمات المجتمع المدني ضرغام محمد علي بحسب بيان صادر عن المركز: نستغرب من هذه المعلومات كونها غير مدرجة في موازنات العراق الاتحادية كأحد البنود الواضحة كونه يمثل مبالغ كبيرة تصل وفق تقديرات موازنة العام المقبل الى مليارٍ دولار وهي مبالغ كافية لتنفيذ ٤٠ الف وحدة سكنية مطالبا انه في حال كون هذه المعلومة صحيحة فان وزارة المالية القائمة على اعداد الموازنة مطالبة بايضاحات حول سبب منح تلك الجهات هذه المبالغ خصوصا انه لا توجد اية مؤشرات تؤكد ان هذه الاعلانات ساهمت في الحد من العمليات الارهابية او عادت بالفائدة على الشعب العراقي في حين ان تخصيص هذه المبالغ لمشاريع الإسكان كان من شانه ان يتيح بناء ما لايقل عن ٢٥٠ الف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود في العراق خلال السنوات الماضية عبر اسلوب التنفيذ المباشر ما كان سيساهم بشكل كبير في حل ازمة السكن،اضافة الى امكانية تمويلها لجزء من عجز الموازنة او دعم تخصيصات البطاقة التموينية وغيرها من اوجه الانفاق الضرورية

واضاف ان المركز يؤكد ان وجود اي دلائل على صحة هذه المعلومات سيعتبر سابقة فساد مالي ضخمة افقدت العراق مبالغ ضخمة من اموال شعبه الذي هو في امس الحاجة الى كل دولار اضافي وهي تشكل مبالغ اعلى من التي حصل العراق عليها كقروض من البنك الدولي طيلة السنوات الماضية والتي اخضعته لجملة من الاجراءات الاقتصادية المتقشفة لإبقاء التعاون مفتوحا معه.

وبين انه في حال توجيه تلك المبالغ نحو الاستثمار الاعلامي في مكافحة الارهاب فان العراق كان بإمكانه تمويل قناة اعلامية ضخمة توازي قناتي الجزيرة والعربية والتي لا تتجاوز موازناتها الـ٢ بالمئة من عائدات النفط العراقية خلال السنوات الاربع الاخيرة.

صاحد.. نازل

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

استقرت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية مطلع الاسبوع الحالي، حيث لم تشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وعزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع وتدفقها الى الأسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد من المنافذ الحدودية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان حالة الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية خلال اليومين الماضيين مردها الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد، فضلاً عن حاجة المستهلك التي لم تشهد ارتفاعا او انخفاضاً معيناً .

واضاف انطون: ان المشهد السعري في العراق تنتابه كثير من الاختلالات بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة وغير الواضحة المعالم والتي عادة ما تلقي بظلالها على حركة التبادل التجاري وما يرتبط بمنظومة الأسعار.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ(المدى الاقتصادي) ان حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا فيما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) ألف دينار بانواع مختلفة كما ان الفئات العمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار مايرتدونه من ألبسة،القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) ألف دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ألف دينار. وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية (١١٦) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) الف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) الف دينار، مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة.

واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق، مبينة ان سعر البنطلون النسائي جينز الصيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ الف دينار و ١٩٠٠٠ في محافظة بابل و ١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠في محافظة النجف و ١٧٥٠٠في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠٠ في محافظة ذي قار، مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذا الكم الطويلة الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ ألف دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠في الديوانية و ٨٥٠٠ المثنى و ٩٣٠٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالي من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتان تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتان نوع آسيا سوري.